

النوشة وفي حق الخنثى والمجد ذكوره وتصيح من اربعة
 وخمسين لأن النوشة من سبعة وعشرين وذكوره
 من ستة وتتفقان بالثلث وإذا ضرب ثلث احد
 في الاخر حصل ما ذكرنا فيعطى الزوج ثمانين
 والام اثني عشر والمجد تسعة ولا يعطى الخنثى شيئا
 الباقي وهو خمسة عشر الى البيان أو خنثيان مشكولان
 كمن نكح اكدرية لو جوع الام الى السدس ورح فلدا
 لذكور ثلثها ولا لذكوريتها ولا لاختلافهما في حق غيرها
 نعم الاخر في حق كلا منهما النوشة وذكورة صاحب
 واسه اعلم ولما كان الكلدي رحمه الله ذكر من السائل
 الملعونات الزيديات الا تبيع قبل الخرق والاكورية
 وكان ذكرها محتاج الي ذكر حكم اجتماع المجد مع
 القبيلين من الاحوه المسمى بالمعاده ذكر المصداق
 من زيادته وخابو عده الستين من ذكر القواعد
 التي اهلها فقال قلت ما تقدم في اذا كان مع المجد
 اولاد الابوين فقط او اولاد الاب فقط فان وجد مع المجد
 شي من اولاد الابوين واولاد الاب جميعا ذكر من الضنين
 او انا ثلثيها او من اجدها او ذكرها من اجدها وانا ثلثيها
 الاخر فالحكم كما سبق من انه اذا لم يكن معهم صاحب
 فرض فللمجد غير الامر من المقاسمة كاخ ومن ثلث المال
 واذا كان معهم صاحب فرض وفضل بعده اكثر من
 السدس فللمجد غير الامر من المقاسمة وثلث الباقي
 وسدس الجميع فلذا قال سوا وجد معهم صاحب فرض
 او فقد الا ان ولد الابوين بعد ون علي المجد ولد الاب

في

في الحساب ليقض بسببهم نصيبه فاذا اخذ المجد نصيبه علم ما تقدم
 اخذ الباقي ولد الابوين ان كان ذكرا واكثر وعده او وخدم او مع
 انثى اناث او كان انثى فاكثرا لانه لا يبقى بعد ثلثيها وحصه
 المجد والمفرض ان كان ثقي او كان انثى واحدة ولم يفضل عن
 نصفها شي وسقط ولد الاب لانها نصيبه بنفسه ويا المجد
 او معه فليس له الا ما فضل فاذا لم يفضل عن الفرض شي فلا
 شي له فان فضل عن نصفها وحصه المجد والمفرض ان كان انثى
 كان لولد الاب كما سيصير يد قريبا وانما بعد الاشغال اولاد
 الاب على المجد لانهم يقولون للمجد منزلة ثلثا ومنزلهم معك
 واحدة فبذلك حلون معنا في المقاسمة ثم يقولون لاولاد الاب
 انتم لا تترقبون معنا وانما دخلتم في المقاسمة ليجب المجد
 فمناخذ حقا معكم كان لهم يكن جد ولان المجد وولادة محمد
 اخوان وارث وغيره كالام وانما لم يقعد المجد وكذا الام
 علي ولد الابوين لاختلاف الجهة قال الرافعي رحمه الله
 واولي منه ان يقال ولد الاب المجد وعلي المجد ليس محرم
 ابدا بل باقتضاها يقسم له في بعض الصور ولو عد محلي
 المجد علي الاخ للام علي الاخ للابوين كان محرم وما ابدى
 هذه اكله علي مذهب زيد رضي الله عنه ومن وافقه
 واما مذهب الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه ومذهب
 عبيد الله بن مسعود رضي الله عنه فان الاشغال لا يعدون
 ولد الاب علي المجد وفي كنفية الثوارث علي مذهبيها
 خلافا ويكلام طويل من ثبوتها عند حوفي الاطالة وعلم من
 قولنا ليقض بسببهم نصيبه انه لو لم يقض بسببهم

وانما كان في المقاسمة
 وانما كان في المقاسمة
 وانما كان في المقاسمة
 وانما كان في المقاسمة